من المماليك الى العثمانيين

الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين

خالد زياده

يواصل نجم الدين الغزي في مصنفه: **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** عمل المحدِّث ابن حجر العسقلاني صاحب: **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، وشمس الدين السخاوي صاحب: **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع**. فثمة موضوع مشترك بين هذه الأعمال، يجعلها تتشابه في الشكل، وهو جمع تراجم أعلام العلماء والأعيان، وتتشابه الى حدٍ بعيد في الموضوع لأنّ كلاً من هؤلاء اعتبر عمله نوعاً من كتابة التاريخ، في كل قرن هجري على حدة. وقد استمر هذا التقليد في أعمال المحبي بالنسبة للقرن الحادي عشر، والمرادي بالنسبة للقرن الثاني عشر، والبيطار بالنسبة للقرن الثالث عشر الهجري. .

ويهمنا عمل الغزي بشكل خاص لأن علماءه عاصروا دولتين، المملوكية في أواخرها والعثمانية في أول سيطرتها. وبعض العلماء الأعيان الذي أتى على ذكرهم خدموا حكّام هذه الدولة وتلك على السواء. إن الغزي يحدّثنا عن العديد ممن تولوا المناصب والوظائف الدينية في دولة المماليك ثم في دولة الروم، أي الدولة العثمانية. ويعطينا هذا الأمر الانطباع بأن التواصل في أوضاع العلماء وأجهزتهم لم يطرأ عليه ما يشوبه لدى وقوع بلاد الشام ومصر تحت سيطرة العثمانيين، وهو أمر سنعكف على تفحُّصه ونقده في الصفحات التالية. .

وبخصوص انتقال السيطرة من المماليك الى العثمانيين، فإنّ مصدرين

يشكلان شهادتين على الاحداث في كل من دمشق والقاهرة، الأول هو مفاكهة الخلان لابن طولون، والثاني هو بدائع الزهور لابن إياس. فقد شهد المؤرخان تغلُّب السلطان سليم في بلاد الشام ومصر، وسجلوا التحولات التي طرأت في السنوات الاولى من الحكم العثماني. ومما لا شك فيه، فإن تولية السلطان سليم للجركسيين جان بردى الغزالي في الشام، وملك الأمراء خاير بيك في مصر، قد أعطت الانطباع بأن تبدُّلاً جذرياً لم يحصل، لأن الاثنين من جنس المماليك الجراكسة الذين احتفظوا بأعوانهم. ويبدو أن الأمور لم تأخذ في التغيير إلا مع سلطنة سليمان ابتداء من عام ١٥٢٠، وعلى نحو تدريجي استغرق سحابة قرن من الزمن. .

إلا أن اضطراباً قد ساور جماعة العلماء منذ الأيام الأولى لوصول السلطان سليم الى دمشق عام ١٥١٦. فإذا كان السلطان قد وزَّع مالاً كثيراً على جميع أئمة الجوامع والمساجد والمدارس والخطباء وغيرهم (١) فإن قاضي البلد الرومي ضيّق على أرباب الوظائف الدينية وأجبرهم على إحضار مستنداتهم وتغريمهم الدراهم وإرسالهم الى قاضي العسكر[٢].

وكان ثمة مسألة مثيرة للقلق لدى العلماء والعامة من الناس أيضاً، وهي فرض ما عُرف باسم «اليسق العثماني»، في دمشق أولاً ثم في القاهرة بعد سنوات قليلة. واليسق هو القانون[٣]، إلا أن ابن طولون وكذلك ابن إياس والغزي، يستخدمون المصطلح بمعاني أكثر تحديداً. فهو ما يدفعه الشخص للقاضي على المستند: وهم ماشون على اليسق وهو على كل مستند خمسة وعشرون درهماً[٤]. واستخدمه ابن طولون بمعنى الضريبة: وقيل هذا يسق

(١) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٦٤ القاهرة. الجزء الثاني. ص ٣٠

(٢) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٣٣.

(٣) قارن عن المعاني المختلفة لليسق: Dozy, R. Supplement, P. 860; Redhouse, W .Turkish and English Lexicou, P. 2185.

(٤) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٤١

العثمانية في بلادهم على كل شخص في كل عام[١]. كما استخدم بمعنى التقليد: ظناً منه أن ذلك من يسق الجراكسة، وإنما هو من يسق الأكراد[٢]. وهنا ينسب إلى غير جنس الروم العثمانيين. وبشكل خاص فإن اليسق هو المبلغ الذي يُدفع عند عقد النكاح: في زواج البكر ستة، وفي زواج الثيب أربعة، ومن لا يثبت لا يسق عليه[٣]..

ويستخدم ابن إياس كلمة يسق بمعنى العادة: وقرى عليهم مرسوم الخندكار وذلك على طريقة اليسق العثماني[٤]. إلا أن ابن إياس يستخدم أيضاً كلمة قانون: مشوا على القانون العثماني في قص اللحاء[٥]..

ونجد لدى الغزي توضيحاً لمعنى اليسق وأصله: كان في الصدر الأول رزق القاضي من بيت المال، ولم يكن هذا اليسق بالكلية، ثم بعد سنين يُقال إن رجلاً.. أشار على بعض القضاة بأن يعطى القاضي من الأخصام. قال أربعة دراهم فسُمع قوله وصار يؤخذ منهم فلما أُخذ قطع عنه ما كان قد رُتب له من بيت المال، واستمر الأمر على هذه الحال[٦]. والمسألة المهمة هنا هي أن هذا اليسق ليس مستنبطاً من الأحكام الشرعية على نحو ما يفصل الغزي أيضاً. فقد سُئِل القاضي أحمد بن يوسف الحنفي (القاضي العثماني) أيام توليته بدمشق عن حلّ اليسق بمعنى المحصول وقت الأحكام الشرعية، مستنبطة من الكتاب والسنّة والاجماع والقياس، وأنتم تأخذون هذا اليسق من أي هذه الأربعة فسكت ثم قال: لا والله! وإنما هو تبعاً للموالي (علماء الاتراك) فقلت له: الجهل ليس بقدوة[٧]..

---

(١) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٧٧
(٢) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٨٤
(٣) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص٨٩
(٤) محمد بن أحمد إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤. الجزء الخامس. ص ٣٥٣
(٥) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص٤٢٨
(٦) نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة باعيان المئة العاشرة. دار الأفاق الجديدة ط ٢ (١٩٧٩) الجزء الثالث ص ٦٣
(٧) الغزي: الكواكب السائرة، ج٢، ص١١٦

فليس اليسق من الشريعة بشيء، بل هو جهل بها، ومن عادات الموالي التي لا يعرفها علماء الشام ومصر. ومن هنا هذا الموقف السلبي منه. فالقاضي محمد بن محمد المولى الرومي اجتمعت فيه الخصال المحمودة ولم ينكر عليه سوى تناول اليسق يعني المحصول[١] بمقدار ما يعني تناول المحصول مخالفاً للشرع. واعتبر ذلك بمثابة فتنة حصلت في الدين لما دخلت هذه الدولة العثمانية وضربت المكس على الاحكام الشرعية حتى على فروج النساء. وحسب الغزي فإن علي بن محمد المقدسي الشيخ الإمام كان يقول: أي فتنة أعظم من ذلك، وقد لحقه القهر على دين الإسلام وتغيير الأحكام.[٢].

ثمة اذاً موقف من جانب العلماء، أو بعضهم على أقل تقدير، تجاه فرض اليسق باعتباره مخالفاً للشريعة. فحين يطلب ملك الأمراء من العلماء الخضوع لليسق العثماني، يبادره شخص من طلبة العلم بالقول: هذا يسق الكفر[٣]. وحين يتعلق الأمر بالقانون العثماني فإن ابن إياس يعلق بأنه أشأم قانون[٤].

كان فرض اليسق ينبىء بتحول لمسه العلماء والفقهاء، قوامه افتراق القانون عن الشريعة. وفي وقت لاحق فإن الغزي في كتابه قطف الثمر يورد ما يفيد التعارض بين سياسة الشرع وسياسة القانون العثماني[٥].

جاءت الترتيبات العثمانية سريعاً لتؤكد توجس العلماء ومخاوفهم. وقد اقتضى الترتيب الاول تقليص عدد أفراد الجهاز الشرعي. فحُصر عدد شهود مدينة دمشق بثمانية[٦]. وخفض من مؤذني الجامع الأموي حوالي الثلاثين[٧].

---

(١) الغزي: الكواكب السائرة ج٣، ص ١٢
(٢) الغزي: الكواكب السائرة ج٢، ص١٩٣
(٣) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص٤٢٧
(٤) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٤٩٣
(٥) نجم الدين الغزي: لطف السمر وقطف الثمر. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق ١٩٨١، الجزء الاول ص ٣٠٥
(٦) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٢٩
(٧) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٨٨

ووضع الحكّام أيديهم على الأوقاف، وقصدوا من ذلك أذى الناس[1] . .

وأبطل العثمانيون العمل بنظام القضاة على المذاهب الأربعة، فعينوا من طرفهم في دمشق علي ابن الفناري الحنفي، وعين له نواباً له من قضاة المذاهب[2] . وعلى هذا النحو تقدم الأحناف على الشوافع وسائر المذاهب. وكادت الفتنة تقع في الأموي بسبب خلاف بين الأروام وبعض الشافعية[3] . وتبعاً لذلك فإن بعض التقاليد التي درج عليها العلماء كانت سائرة نحو التبدل بسبب تقدم الأحناف على الشوافع. وقد شاع ان القاضي ولي الدين ابن الفرفور قد تحول الى المذهب الحنفي. وانه قد صلى صلاة العيد على قاعدة مذهب الحنيفة من سرعة الانحطاط من القومة من الركوع. والقومة من السجود، فلما فرغ منها قام للتنقل على قاعدتهم فتيقن جمع من الشافعية انتقاله لمذهبهم ولا قوة إلا بالله[4] . وقد وصلت اخبار القاضي الشهير ابن الفرفور الى القاهرة، إلا أن انتقاله الى مذهب الحنفية بقي غير مؤكد. والواقع انه قد عاش محنة بسبب فراره من دمشق وسجن حتى وفاته. الا ان بعض أحفاده من العلماء انتقلوا فعلاً الى مذهب الحنفية.

وبدت القاهرة وكأنها بمنأى عما حدث في دمشق، فقد احتفظ قضاة القضاة على المذاهب الاربعة لفترةٍ بمناصبهم، واستمروا في عادتهم وهي الصعود عند مطلع كل شهر الى القلعة لتهنئة ملك الامراء، بعدما كانت العادة سابقاً تهنئة السلطان. والواقع ان المراسم القديمة استطاعت ان تستمر في مصر القاهرة عدة سنوات. فقد احتفظ القضاة بالشهود والوكلاء. وفي فترة الانتقال التي امتدت سنوات تولية خايربيك لمصر برزت قوة جديدة الى المسرح واكتسبت نفوذاً خاطفاً. ويلاحظ ابن إياس المنعة التي حصل عليها الخليفة العباسي المتوكل فصار هو صاحب الحلّ والعقد والأمر والنهي. . وكانت رسالته ماشية في القاهرة

(١) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٧٣
(٢) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٣٠ و٤١
(٣) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٣٨
(٤) ابن طولون: مفاكهة الخلان ج٢ ص ٧٣

لا ترد[1]. كذلك فإن المباشرين احتفظوا بوظائفهم واستعانوا بحراس من العثمانية. كان هؤلاء المباشرون يتحدرون من بيئة العلماء ويتسلمون مناصب الإدارة، ويلاحظ ابن إياس ان سنة ٩٢٤ هـ /١٥١٨ م كانت سنة مباركة على المباشرين الذين بمصر، وصاروا هم الملوك يتصرفون في المملكة بما يختارونه من الامور، ولا سيما ما فعلوه في جهات الشرقية والغربية، ووضعوا أيديهم على رزق الناس، ثم استدرجوا الى أخذ أموال الأوقاف وصار ليس على يدهم يد يفعلون ما يشاؤون على هذا النمط[2].

إلا أن الأمور لم تستمر على هذا المنوال، فكانت الصدمة الأولى في نقل الخليفة الى استامبول فكان ذلك حسب ابن إياس: من الحوادث المهولة. وجاءت الأخبار من الشام أولاً: وأُشيع ان لا يحكم بالشام غير قاضي قضاة حنفي لا غير كما هي العادة في اسطنبول. وسرعان ما يستنتج ابن اياس: ان شوكة الشرع قد ضعفت[3].

كان ابن إياس اقل تنبهاً الى الانعطاف الذي احدثه تغلب العثمانيين على المماليك، فيُدخل الحدث في سياق تاريخي طويل، جاعلاً من تملك السلطان سليم لمصر مجرد انتصار عاهل على آخر: فالسلطان سليم ثالث ملوك الروم (الاتراك) بعد خشقدم وتمربغا[4]. هل يتعلق الأمر بالتباس أو ان المؤرخ ينشد استمرارية وتواصلا؟ لكن جميع الالتباسات التي يعلوها تعاون طرف من المماليك مع العثمانيين سيزول حين يقرر ابن اياس الواقع الذي انطوت عليه المقتلة: ومن العجائب ان مصر صارت نيابة بعد ان كان سلطان مصر اعظم السلاطين[5].

بعد حالة من الترقب، بدأ نفوذ العلماء ينحدر بشكل سريع وثابت ففي

---

(١) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص١٥٧
(٢) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص٢٣٢
(٣) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٢٤٤
(٤) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ١٥١
(٥) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٢٠٦

الوقت الذي كان فيه قضاة القضاة محتفظين بوظائفهم عين العثمانيون شخصاً: صار يجلس على باب المدرسة الصالحية يسمونه المُحضر، وحوله جماعة من الإنكشارية، فكان لا يُقضى في أمر من الاحكام الشرعية حتى يعرض عليه[(١)] ، ويذكر لنا ابن اياس في عبارات تتلاحق في صفحات الجزء الأخير من تاريخه عن ابطال العادات القديمة التي كانت تعلن ما للعلماء من نفوذ: بطل ما كان يعمل في يوم العيد من تلك المواكب الجليلة والمثمرات والتشاريف السنية. وبطل ما كان يُخلع في ذلك اليوم من الخلع على قضاة القضاة والأمراء والمباشرين وارباب الوظائف قاطبة. وزال ذلك النظام العظيم في مصر كأنه لم يكن ابداً[(٢)].

إن النظام الراسخ الذي درج عليه العلماء كان يشهد لحظة تصدعه. وقد عمد السلطان سليمان في بداية عهده الى تعيين ولاة من الأتراك، بعد ثورة الغزالي ووفاة خايربيك. وفي مجال تنظيم الأحكام الشرعية طلب الى القضاة الأربعة في القاهرة ان لا يزيد عدد نواب الواحد عن سبعة، وان يختص كل نائب بشاهدين فقط، وقد أدرك العلماء مدى ما ترمي اليه هذه الاجراءات من وضع حدٍ لنفوذهم. ويذكر ابن إياس: لما سمع الناس ذلك اضطربت أحوالهم غاية الاضطراب ولا سيما نواب القضاة والشهود، وحصل لهم الضرر الشامل وصارت المدرسة الصالحية ليس يلوح بها قاض ولا شاهد ولا متعمم، بعدما كانت قلعة العلماء[(٣)]. إن الفاظ المؤرخ لا تدع مجالاً للشك حول ادراك العلماء لما آل اليه وضعهم. ولم تنفع شكواهم الى ملك الأمراء خاير بيك قبل وفاته بقليل، الذي عرف هو الآخر انعدام سلطته: ايش كنت انا؟ الخوندكار رسم بهذا، وقال امشوا على اليسق العثماني[(٤)]. ولم يستطع العلماء تنفيذ تهديدهم بإغلاق المساجد والجوامع[(٥)].

---

(١) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٢٤٣
(٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٣١٦
(٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٤١٨
(٤) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٤٢٧
(٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٤٢٨

مع الإجراء الـذي نص على تعيين القسام، اي قـاضي العسكـر، الـذي اصبح المرجع في كل الشؤون الشرعية، تم التضييق الأخير على علماء مصر. فصار قاضي العسكر يتصرف بالأحكـام الشرعية عن المذاهب الأربعة، وجعـل لنفسه نواباً من العثمانية، وجعل لهم معاونين من قضاة مصر، وإن سائـر النواب الذين بمصر والشهود تبـطل قاطبـة. وفي نفس الوقت احكم العثمانيون قبضتهم على شؤون الاوقاف وعائدات المدارس. وعند تعيين أول ولاة مصر من العثمانيين بدا النظام العلمي المملوكي وكأنه يتهاوى، فلم يستقبل الوالي القضاة ولم يعدهم من البشر. ورفض استقبال المباشرين واحالهم على الدفتردار. وابطل جميع نظام القلعة الذي كانت عليه قديماً، ومشى على القانون العثماني وهـو أشأم قانون. وحسب ابن إياس فإن مصر صارت لا يُعرف لها نظام[1].

II

يمكن أن نتساءل الآن، عن ذلك النظام الذي كان العلماء يراقبون تصدعه ويخشون زواله. وينبغي ان ننطلق من ملاحظة ابن إياس الذي شهد تحول مصر من مملكة الى نيابة. كانت القـاهرة حاضرة لسلطنة تسيـطر على الـوسط الثقافي العربي الذي يضم مصر والشام والحجاز. وكـانت دمشق العاصمـة الثانيـة لهذه السلطنـة. وقد لعب العلماء دوراً بـارزاً في صياغـة هذه السلطنـة وكانـوا شركاء للأمراء المماليك في تسييرها وادارتها. واحتل الجهاز القضائي مكـانة بـارزة. وقد رأى الظاهري ان قضاة القضاة أعظم الاركان وقعاً وأعمها نفعـاً، وعليهم مدار مصالح الأمـة عقلاً وشرعـاً[2]. وعند الأسـدي: فإن العلماء الأعـلام هم احق بامتثال ما ورد به الأمـر عن الله سبحانـه وتعالى. والمقصـود من العلماء والعظماء وأئمة الدين وأركان الدولة الشريفة عمل المصالـح المتعلقة بـالاسلام والمسلمـين والقيـام بالحق ونصرة المـظلوم، وردّ لهفـة الملهـوف وتحريـر الأمـور والتبصر في

(١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥ ص ٢٢٦

(٢) خليـل بن شاهـين الظاهـري: كتاب زبـدة كشف الممالـك وبيان الـطرق والمسالـك.. بـاريس ١٨٩٤، ص ٩٠

القضايا والأحكام والنظر التام في الأسباب الموجبة لعمارة البلاد[1] .

تعكس هذه النصوص المقام الذي احتله القضاة في قلب دولة المماليك والدور المركزي الذي انيط بهم. وفي مطلع ايام الدولة قام السلطان بيبرس بإصلاحه الشهير عام ١٢٦٦ م، الذي جعل في كل مدينة كبرى، أربعة من قضاة القضاة على المذاهب الأربعة. وبالرغم من أن اجراء بيبرس قد افاد الحنفية بشكل خاص الا انه لم يلغ تقدم الشافعية وانتشارها في مصر والشام على السواء[2] . والواقع ان جهاز العلماء في مدة عصر المماليك كان جهازاً موحداً يمد الدولة بالقضاة ورجال الشرع، كما يمدها بالمباشرين ورجال الادارة، فعمل القضاة والمحتسبون في وظائف: كتابة السر ونظارة الجيش، ونظارة الاوقاف، ونظارة الدولة، والحسبة، وكتابة الخزينة، وبهذا المعنى فقد شاركوا طبقة الكتّاب القديمة في مواقعها، واصبحوا جزءًا من الهيئة الحاكمة. وفي نفس الوقت استطاعوا ان يمثلوا جماهير المدن ويحفظوا وحدة المجتمع[3] .

هذه المكانة التي كانت للعلماء والناجمة عن دورهم ووحدة جهازهم كانت عرضة للتفكك امام سيطرة الاتراك العثمانيين على أجهزة القضاء، وتغليب مذهب على المذاهب الأخرى. كان المذهب الحنفي معروفاً ومنتشراً ويأتي في المرتبة الثانية بعد الشافعي وقبل المالكي والحنبلي. ومنذ الاصلاح الذي قام به بيبرس فإن التوازن النوعي بين المذاهب قط حفظ بحيث اشترك ممثلو المذاهب الاربعة في اقامة النظام القضائي والشرعي على قدم المساواة بغض النظر عن اتساع او ضيق انتشار هذا المذهب او ذاك. بحيث ان هذه المذاهب مجتمعة

---

(١) محمد بن خليل الاسدي: التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار، دار الفكر العربي مصر ١٩٦٧، ص ٩٨

(٢) Pouzet, L: Damas au V11e/ X111eS. Vie et structures religieuses dans une - Metropole islamique, Dar Al- Machreq. Beyrouth, Liban 1986. P.P 107 - 117
وانظر مقالة رضوان السيد: الفقه والفقهاء والدولة: صراع الفقهاء على السلطة والسلطان في العصر المملوكي؛ بمجلة الاجتهاد م٣، ربيع ١٩٨٩، ص ١٢٩ ـ ١٥٩.

(٣) ايرا مارفين لابيدوس: مدن الشام في العصر المملوكي ترجمة سهيل زكار ـ دار حسان. دمشق ١٩٨٥، ص ١٧٣ ـ ١٨٠، ورضوان السيد؛ المقالة السالفة الذكر، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

تمثل جمهور الأمة. ومن هنا بدا التدبير العثماني غريباً بالنسبة لعلماء مصر والشام. والواقع ان الاحناف المتعرِّبين قد اعترضوا بنفس النسبة على التدابير العثمانية[١]. الا ان اتباع المذهب الشافعي هم اكثر من احس بهذا التحول. ومن هنا الاقاويل التي سرت: فقد اشيع ان العثمانية هجموا على مقام الامام الشافعي[٢]. وكان اهل مصر اكثر من شعر بذلك بسبب احتضانهم للشافعي ومذهبه وفي وقت لاحق يذكر الغزي: ان محمد بن علي الطويل قاضي الشافعية في اواخر دولة الجراكسة (المماليك) رأى ليلة وفاته ان أعمدة مقام الشافعي قد سقطت. وليس في ذلك سوى إشارة الى تراجع الشوافع أمام الاحناف[٣].

ولم يعنِ تعيين قاضٍ حنفي في كل مدينة تقدماً للمذهب الحنفي على المذاهب الاخرى فحسب، بل كان إشارة الى خفض نفوذ الفقهاء المحليين الذين ما كان بمقدورهم الوصول الى اكثر من منصب نائب للقاضي او الحاكم الشرعي. فعادة ما كان القضاة من الاتراك او بمعنى أدق من الذين تدرجوا في الجهاز المدرسي العثماني الذي سنتحدث عنه بعد قليل.

وقد فتحت المناصب الهامة للأحناف، فقد أُمر ان يتقدم الإمام الحنفي فيصلي بالمحراب الكبير الملاصق للمنبر قبل الشافعي[٤] عام ١٥٢٤/٩٣١ م كذلك فان قاضي قافلة الحج الشامي كان من نصيب الأحناف[٥]، وتولى رومي خطابة الجامع الاموي. واحدث العثمانيون منصباً جديداً هو منصب «المفتي» الذي لم يكن من قبل. فقد كان الاذن بالافتاء يمنح في الاجازة التي يحصل عليها طالب العلم ويؤذن له بالافتاء والتدريس[٦]. إلا أن العثمانية اوجدوا

(١) كان ابن طولون وابن إياس حنفيين ومع ذلك فان الاجراءات القضائية العثمانية قوبلت بانتقاداتها.

(٢) ابن اياس: بدائع الزهور، ج٥، ص ١٥٩

(٣) الغزي: الكواكب السائرة ج٢ ص ٤٦

(٤) الغزي: الكواكب السائرة ج٢ ص ١٨٩

(٥) الغزي: لطف السمر ج١ ص ٣٧٦

(٦) انظر مثلاً، شمس الدين السخاوي: الضوء اللامع لاهل القرن التاسع حيث تتكرر عبارة: اذن له بالافتاء والتدريس، انظر ايضاً الغزي: الكواكب السائرة.

منصب الافتاء الحنفي[١]، وفشى التقليد جزئياً الى المذاهب الأخرى، بحيث صار لكل مدينة مفتون على المذاهب الأربعة. ونعلم ان المفتين على المذهب الحنفي في مدينة دمشق كانوا من بلاد الروم، بينما كان المفتون على المذاهب الأخرى من ابناء العرب وكان المالكي يتحدر عادة من بلاد المغرب[٢].
وبخصوص الافتاء الحنفي نعلم ان السلطان سليمان أمر بتعمير التكية السليمانية بدمشق عام ٩٦٢ هـ /١٥٥٤ م، وعمّر بجانبها مسجداً جامعاً ومدرسة عظيمة شرطها للمفتي بدمشق[٣]. وبناءً على ذلك فان تعيين المفتي كان يأتي من اسطنبول مع تحديد وظيفة تدريس السليمانية، كما في ترجمة ابراهيم الرومي المتوفى عام ٩٧٤ هـ /١٥٦٦، الذي ارسل من الروم الى دمشق مفتياً بها ومدرساً بسليمانيتها[٤]، وكذلك في ترجمة عبد الكريم الوارداري المتوفى عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م، مفتي الشام ومدرس السليمانية[٥]. ونستطيع ان نحصي عدداً آخر من المفتين الاتراك في دمشق. الا ان منصب الافتاء الحنفي، مثل الافتاء في المذاهب الأخرى، آل الى العائلات المحلية في أواسط القرن الحادي عشر، فتناوب عليه افراد من أُسرتي العمادي وحمزة في دمشق[٦]، والكواكبي في حلب. واكتسب منصب الافتاء الحنفي أهمية، فحامد العمادي مفتي الحنفية تكاتبه اعيان الدولة العلية واعطي رتبة السليمانية المتعارفة بين الموالي. وكلما وقعت وظيفة يتخذها لولديه[٧]. فقد حصل هؤلاء المفتون على نفوذ معنوي

---

(١) بخصوص الافتاء في دمشق انظر:
- Bakhit, M.A: the ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century. Librairie du liban - Beirut 1982, PP 132 - 134

(٢) انظر الملاحق التي اعدها محمود الشيخ محقق لطف السمر وقطف الثمر، الجزء الثاني الصفحات ٧٣٣ - ٧٣٦، وفيها لوائح بأسماء المفتين على المذاهب الاربعة في دمشق.

(٣) الغزي: الكواكب السائرة ج٣ ص ١٥٧

(٤) الغزي: الكواكب السائرة ج٣ ص ٩٢

(٥) الغزي: الكواكب السائرة ج٣ ص ١٧٠

(٦) انظر المرادي: عرف البشام فيمن ولي الفتوى بدمشق الشام

(٧) المرادي: سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر. نسخة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠١، الجزء الثاني ص ١٥

ومادي، وكانت لهم رئاسة الجهاز الديني المحلي والرئاسة الاهلية، فحسين المرادي الحنفي، ارتحل الى الروم واجتمع بالسلطان محمود وانعقدت عليه رئاسة دمشق وكان هو المرجع والمقصد في أمورها وإزالة مدلهماتها واصلاح مفاسدها(١).

إلا ان مصر لم تعرف نفس التطور، وقد اظهرت مناعة نسبية امام التقاليد العلمية العثمانية. والى حدٍ بعيد نستطيع القول إنّ الأزهر استطاع ان يحفظ وحدة الجهاز الديني في مصر. وعلى هذا النحو فإن شيخ الجامع الأزهر أصبح رأس الجهاز الديني في مصر قاطبة، ولم يكن لمنصب المفتي شأن إزاءه.

وعلى نفس الغرار، فان بلاد الشام كانت عرضة لتأثيرات المذهب الحنفي اكثر من مصر، الذي استقطب اعداداً من علماء الشافعية الذين بدلوا مذهبهم واختاروا المذهب الحنفي. ولدينا عشرات الامثلة على هذا النوع من التحول الذي أصاب علماء مدن الشام في الفترة التي نحن بصددها والتي لا تتجاوز القرن السابع عشر. علماً ان موجات التحنف حصلت في مراحل لاحقة ايضاً. وقد احتفظت مصر الى حدٍ بعيد بولائها للمذهب الشافعي، واعتبرت القاهرة الحاضنة لهذا المذهب ولأئمته الكبار. وبقيت القاهرة على الدوام مقصد العلماء وطلبة العلم الذين يريدون الاستزادة من المذهب الشافعي والتتلمذ على فقهائه الكبار. وفي المقابل توزع علماء دمشق ومدن الشام على المذهبين الكبيرين، وكان ثمة على الدوام أتباع للمذهبين الآخرين اي الحنبلي والمالكي. ويمكننا ان نلاحظ بشكل صريح وواضح كيف أن اتباع المذهب الحنفي او الذين انتقلوا اليه حديثاً كانوا يتوجهون الى الروم ويعقدون الصلات مع كبار الموالي، بينما كان أتباع المذهب الشافعي على وجه الاجمال يتوجهون الى القاهرة للتحصيل والاستزادة. والواقع ان مدن الشام كانت خاضعة لتأثيرات اسطنبول والقاهرة على السواء.

---

(١) المرادي: سلك الدرر ج٢ ص ٧٠

وانتشار المذهب الحنفي يمكن ان يُعزى الى عددٍ من الأسباب، فإحكام السيطرة العثمانية سياسياً وادارياً مع بدايات القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر ميلادي، تفسر لنا الاجواء العامة لمثل هذا التحول الذي لم يقتصر على العلماء بل طال العامة من جمهور المدن وتحولت الغالبية من السكان في بعض المدن إلى المذهب الحنفي. وعلى المستوى الفردي فان الحصول على الوظائف العلمية والدينية والقضائية كان يقتضي ذلك، كما يقتضي الاتصال بالأوساط العثمانية والسفر الى بلاد الروم، والأهم من ذلك هو ان الحصول على الوظائف العلمية والدينية، بما في ذلك منصب القضاء كان يتطلب الانخراط في الجهاز المدرسي العثماني الذي يؤهل افراده لتسلم المناصب والوظائف. وبهذا المعنى فان تحول العلماء من المذهب الشافعي او سواه الى المذهب الحنفي كان مظهراً من مظاهر الانخراط في النظام المدرسي العثماني، علماً بأن هذا النظام المدرسي كان يتسع لأتباع المذاهب الأخرى، مثل خليل الحمصاني الشافعي الذي ذهب الى دار الخلافة وصارت له رتبة موصلة الصحن المتعارفة بين الموالي[٣٦].

III

كان النظام المدرسي العثماني يتطور منذ منتصف القرن الرابع عشر الميلادي اي منذ بدايات الدولة العثمانية. وقد عرف مرحلتين لاحقتين ترسخت خلالهما أسسه، الاولى زمن السلطان محمد الفاتح في اواسط القرن الخامس عشر الميلادي، والثانية زمن السلطان سليمان القانوني.

ويبدأ النظام المدرسي التعليمي بالمدارس التي تعرف باسم «حاشية تجريد»، وهي مدارس أولية في المدن الصغيرة، تعقبها المداخل التالية «مفتاح»، «قرقلي»، «خارج»، «داخل» واخيراً «صحن عثمان». وقد أحدث محمد الفاتح «المدارس الثمان» التي احيطت بالجامع الذي يعرف باسمه في اسطنبول، وفيها كان يعطى اعلى مستوى من العلوم.

---

(١) المرادي: سلك الدرر ج٢ ص ٩٨

وفي زمن سليمان القانوني وبين عام ١٥٥٠ و١٥٥٩ تحديداً، احدث ما عرف بالمدارس السليمانية التي احيطت ايضاً بالجامع الذي يحمل اسمه. وطرأ تعديل على النظام المدرسي في عهد سليمان القانوني بحيث اعتبرت المراحل الثلاث الاولى من اختصاص «المكاتب» اي ما قبل الدخول في المدارس العلمية. واصبح النظام الجديد يشتمل على اربعة مجموعات، الخارج: ويدرس خلالها الطالب العلوم الاولية من نحو وصرف ومنطق وكلام. ثم الداخل: وهي مدارس متوسطة تشتمل على تدريس الفقه والقرآن. ثم درجة موصلة الصحن وتعادل ما كان يعطى في المدارس التي اسسها محمد الفاتح، واخيراً السليمانية: حيث يلتحق العالم بإحدى المدارس الثمان فيتخصص في الفقه او الكلام او العلوم.

وكان ثمة ترابط بين النظام المدرسي وبين الاجهزة الدينية والتعليمية والقضائية. والتراتبية داخل النظام المدرسي تنعكس على الاجهزة الدينية. بحيث ان المدرسين يحصلون على درجات تبعاً للمراحل التي قطعوها في الدراسة وكذلك الأمر بالنسبة للقضاة، فكبار القضاة يجب ان يكونوا قد وصلوا الى مرحلة السليمانية(١).

والواقع ان العلماء في بلاد الشام كان امامهم للحصول على وظائف التدريس ان يلتحقوا بهذا النظام المدرسي الذي يكفل لهم وحده الحصول على المناصب في التدريس او القضاء. من هنا نجد الاشارات العديدة الى علماء سافروا الى الروم وسلكوا مسلك الموالى، وكما في ترجمة احمد بن محمد بن نعمان الايجي الدمشقي الحنفي، الذي كان شافعياً على مذهب والده ثم تحنف.. وصارت له رتبة الداخل المتعارفة الآن عند أهل دمشق تبعاً لأهل الروم ونفذت كلمته(٢). والطريقة التي كان يعمل بها هذا النظام تقوم على الملازمة: اتصل

(١) حول النظام المدرسي العثماني انظر
- Shaw, S: Histoire de L'empire ottoman et de la turquie, tome 1. editions Horwath 1983, 190 - 193

(٢) المحبي: خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر، الجزء الاول ص ٣١٩

بخدمة المولى سعد الدين معلم السلطان ولازم منه على عادة علماء الروم[١] . وهذه الملازمة عرفية اعتبارية وهي المدخل عندهم (اي الاتراك) لطريق التدريس والقضاء[٢]. وقد حصل بعض ابناء العرب على الدرجات العلمية المعروفة في الدولة العثمانية، ففي ترجمة ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي لازم من المولى عبد الله بن محمود العباسي، ودرّس بالنورية الكبرى برتبة الداخل المتعارفة بين اهالي الديار الشامية تبعاً لبلاد الروم[٣] . وكذلك في سيرة أحمد الحنفي الدمشق الذي كانت له معرفة باللغة التركية، ودرس على قاعدة أهل الروم وولي تدريس الأحمدية، وكانت وجهت إليه برتبة الخارج ثم أُعطي رتبة الداخل[٤] .

ومن الواضح ان التراتب العلمي الذي يشتمل عليه النظام المدرسي العثماني قد اصبح معروفاً في بلاد الشام حسب اشارات المحبي العائدة للقرن الحادي عشر الهجري، فعبد الوهاب الفرفوري الدمشقي الحنفي، لزم المفتي العمادي، ثم لازم ودرس على قاعدة الروم ونال رتبة الداخل المتعارفة الآن في بلادنا[٥] . والعبارة الاخيرة تشير الى تغلغل النظام المدرسي العثماني الى بلاد الشام عامة. وبالفعل فإن بعض ابناء العرب حصلوا على مناصب عالية بما في ذلك مناصب القضاء تبعاً لملازمتهم ودخولهم في هذا النظام المدرسي، فمحب الدين بن محمد مصحب الدين سافر الى الروم ولازم شيخ الاسلام زكريا وهو قاضي الحج وقاضي العسكر ودرّس بالدرويشية برتبة الداخل المعروفة الآن، ثم أعطي رتبة قضاء القدس[٦] إلا أن النجاح لم يكن نصيب جميع أولئك الذين أرادوا الانخراط في هذا النظام، فعبد النبي الحلبي، أراد أن يسلك طريق الموالي فلم يتيسر له[٧].

(١) المحبي: خلاصة الأثر ج١، ص١١٣
(٢) المحبي: حلاصة الأثر ج١، ص ١٧
(٣) المحبي: خلاصة الأثر ج١، ص٢٣
(٤) المحبي، خلاصة الأثر ج١، ص ١٥٨
(٥) المحبي، خلاصة الأثر ج٣، ص١٠٠
(٦) المجبي: خلاصة الأثر ج٣، ص ٣٠٨
(٧) الغزي: لطف السمر ج٢ ص ٥٤٣

وبالرغم من ان هـذا النظام اصبـح معروفـاً في بلاد الشـام، إلا ان الذين انتموا اليه اكتسبوا صفة الموالي، والحقوا تبعاً لذلـك بعلماء الروم ممـا خلق تمييزاً بينهم وبين سائر العلماء الأهلين.

وليس ثمة ما يشير الى انتشار هذا النظام انتشاراً شامـلاً، بل عـلى العكس من ذلـك، فالـطرق التقليديـة في اكتساب العلم والتي درج عليهـا العلماء بقيت فاعلة، علماً بأن علماء الشـافعية والحنـابلة والمالكيـة قد اعـاروا النظام المـدرسي العثماني اهتماماً ضئيلاً. ثم إنّ قسماً فقط من علماء الاحناف نجحوا في الانخراط في هــذا النــظام. وإذا كــان عــدد من العلماء الاحـنـاف قــد حصلوا عـلى النفـوذ بفضل الصـلات التي عقدوهـا مع المـوالي الروم النـافذين من اصحـاب المناصب؛ فان العلاقات بين العلماء من كافة المذاهب بقيت متينـة تبعاً للتقـاليد التي اقامت توازناً وتكاملاً بين المذاهـب. فأحمد الدمنهوري هو الشـافعي الحنفي المالكي الحنبلي كما كان يوقع بخطه[1]. أما علي بن عبد الكـريم الشافعي فكـان بارعاً في فقه ابي حنيفة مع كونه شافعياً[2].

اما الحصول على المناصب والوظائف الدينية فلم يكن مقتصراً بطبيعة الحال عـلى الذين سلكـوا مسلك الموالي، إذ كـان الحصول عـلى الوظيفـة يتم إمـا عن طريق البراءات السلطانية. فكما يذكر الغزي في لطف السمـر فإنّ أحـد العلماء جاءته براءة سلطانية بتـدريس الشاميـة البرانيـة، فلم يستطـع قـاضي القضاة ان يعـارضه[3]. وكـذلك فـان القاضي كـان يـوجـه او يثبت العلماء والمـدرسـين في وظائفهم. وقد احتفظ نـظام التوارث بقـوته وفـاعليته نـظراً لرسـوخ العائـلات الدينية الذي كان يشتد في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويمكن القول بأن اولئك الذين سلكوا مسلك الموالي او الذين عقدوا الصلات الوثيقة مع النافذين في اسـطنبول كـان بإمكـانهم الحصول عـلى المناصب الـرفيعـة، ليس في مـدنهم فحسب،بل في مدن أخرى؛ إذ الحصول على مناصب القضاء كان ممكناً حتى نهاية

---

(١) المرادي: سلك الدرر ج١، ص٧١

(٢) المرادي: سلك الدرر ج٣، ص ٢١٨

(٣) الغزي: لطف السمر ح١، ص ٣٢٨

القرن الثامن عشر دون الدخول في النظام المدرسي العثماني.

وثمة ما يعطينا انطباعاً مبكراً بأن الفساد قد دب في نظام الوظائف الدينية، إذ يذكر الغزي، ان بعض الاشخاص المقيمين في اسطنبول: ليس لهم شغل الا المتاجرة في إخراج وظائف الناس للناس رغبة فيما يزيدونه في الخرج بأي طريق كان. ويعكس الغزي روح التباغض التي سادت بين العلماء بسبب التنافس في الحصول على الوظائف[1].

لم يستطع النظام المدرسي العثماني ان ينفذ نفاذاً كاملاً الى بلاد الشام، فضلاً عن تأثيره المحدود في مصر. وفي القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، كان المرادي في سلك الدرر لا يزال يشير الى سالك الموالي باعتباره سلكاً رومياً، مما ادى الى تمايز علماء العرب عن العلماء الاتراك. وكانت الامور تتجه نحو اتساع الهوة التي تفصل تقاليد العلماء الأهليين عن علماء الروم.

وفي وسط الفترة التي نحن بصددها، كانت الاحداث تجري باتجاه يؤكد فقدان العلماء لمواقعهم القديمة وانخفاض نفوذهم. ولدينا الأخبار عن واقعتين الاولى تعود الى سنة ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م وتعرف باسم قضية القايجي، حيث ارسلت الحكومة العثمانية رسولاً للتحقيق في ميراث محمود الأعور، فكان ان قبض على كبار علماء دمشق ومنهم الشيخ اسماعيل النابلسي والعلامة شمس الدين الحجازي والقاضي عبد الله الرملي، والقاضي شمس الدين الكنجي والقاضي وفاء ابن العقيبي فضلاً عن آخرين[2]. وتدل الواقعة على ضعف مواقع هؤلاء العلماء الذين سُحبوا وأهينوا. والواقعة الأخرى حصلت عام ١٠٦٠ هـ / ١٦٥٠ م حين تعاون اسكندر الرومي احد كتاب خزينة دمشق مع دفتردار الشام في السعي لدى الوزير في قطع رزق العلماء والصلحاء من حوالي السلطان فجرت المقادير على وفق ما أحكموه من الرأي الفاسد حسب

(١) الغزي: لطف السمر ج١، ص ص ١٧٨ -١٨٠

(٢) الغزي: الكواكب السائرة ج٣ / ص ١٦. انظر ايضاً: لطف السمر ج١ ص ٢٨، وخلاصة الأثر ج٢، ص ٤١

رأي المحبي الذي يلاحظ أيضاً بأنه قد قطع بسبب هذا الاجراء عن الناس شيء كثير وضعفت قوة العلماء بالشام واستولى عليهم الفقر(١) .

****

عرفت المدن في بلاد الشام ومصر جاليات تركية قوامها افراد الجند واعضاء الادارة وعائلاتهم والعلماء والمتصوفة. وكانت اللغة التركية متداولة في اطار هذه الجاليات، ويذكر الغزي ان نصوح آغا كان يعظ ويفسر بالتركي. ولم تكن التركية ممتنعة على غير الاتراك، إذ ان معرفتها كانت سبيلا للحصول على المناصب والوظائف، ولدى المرادي فإن ابراهيم بن حيدر الدمشقي المتوفى عام ١١٠٣ هـ /١٦٩١ م كان يُقْرِئُ أولاد الاعيان بدمشق التركية والفارسية (٢). ولكن التركية لم تسرِ بين العلماء، بل على العكس من ذلك فلم تدخل المصنفات التركية في مصادر العلم إلا فيما ندر، علماً بأن العربية لدى العلماء الاتراك كانت لا تزال لغة اساسية في علوم الدين. وقد أثار اولئك الذين يقلدون الأتراك في لغتهم ازدراء اقرانهم. وثمة قصة معبرة بهذا الصدد عن احد الطلبة الذين سافروا الى الروم وكان يعرف التركية، واذا تكلم بها تبجح إزراء بأبناء العرب وهو ليس إلا منهم حسب تعبير الغزي(٣). ويذكر المحبي قصة اخرى يستهجن فيها سلوك احد العلماء الذي رجع من الروم في شكل عجيب على اسلوب الموالي في الأثواب والأكمام الطويلة والواسعة وقد لقب نفسه شيخ الاسلام (٤). وتعطينا القصتان انطباعاً عن ضيق علماء العرب بلغة الترك وعاداتهم. والاتراك من جهتهم ميزوا أنفسهم عن العلماء الأهليين. فالقاضي في مصر خاطب الجموع بقوله: ان علماءكم اولاد العرب افتوا بغير ذلك الخ (٥).

من الواضح إذن ان نفوذ العلماء قد تراجع بل تفكك في مرحلة الانتقال

(١) المحبي: خلاصة الأثر ج١ ص ٤٠٢
(٢) المرادي: سلك الدرر. ج١ ص ٨
(٣) الغزي: لطف السمر ج٢. ص ٥٤٣
(٤) المحبي: خلاصة الأثر ج٣ ص ٣٥٤
(٥) أحمد جلبي عبد الغني: أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، جامعة الازهر ١٩٧٧، ص ٢٧٩

من الدولة المملوكية الى الدولة العثمانية. وأبرز علامة على ذلك انتقال الصلاحيات التي كانت بأيدي القضاة الى القاضي الرومي في كل مدينة من المدن.

وخلال المدة الطويلة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان العلماء يرزحون تحت ضغط القاضي الرومي الذي كان المرجع في شؤونهم الوظيفية والمالية.

إلا أن بروز منصب المفتي كان يعكس تطوراً معاكساً ستبرز آثاره في القرن الثامن عشر، وذلك من خلال تبلور اجهزة دينية (اجهزة علماء) ذات ملامح تنظيمية وحرفية في كل مدينة تحت رئاسة المفتي باعتباره رئيس الجهاز في مدينته. وقد عزز هذا التطور تمايز اجهزة العلماء الاهلية عن جهاز العلماء المركزي في اسطنبول.